الأمم المتحدة

A/74/763–S/2020/225

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البندان 15 و 31 من جدول الأعمال
ثقافة السلام
منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 23 آذار/مارس 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بيانا باسم مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: دعم تعددية الأطراف والنهوض بالتسوية السياسية للمنازعات"، اتفق على الإدلاء به في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن من المقرر عقدها في 19 آذار/مارس 2020 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 15 و 31 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ياشار **علييف**
السفير
الممثل الدائم

260320 260320 20-04440 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 23 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بيان باسم مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: دعم تعددية الأطراف والنهوض بالتسوية السياسية للمنازعات"

نيويورك, 20 آذار/مارس 2020

1 - يعكس موضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف"، آمال المجتمع الدولي.

2 - إن تعزيز السلام الدولي والحفاظ عليه مسألة أساسية بالنسبة لحركة بلدان عدم الانحياز. ولطالما عارضت الحركة ودولها الأعضاء فيما مضى الحرب وأيدت السلام.

3 - وحركة بلدان عدم الانحياز ملتزمة بدعم تعددية الأطراف بوجود الأمم المتحدة في صميمها. والحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز هذه القيم أمر أساسي لتعزيز ودعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة، ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

4 - وقد قام رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، في مؤتمر القمة الثامن عشر المعقود في باكو، أذربيجان، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن موضوع "التمسك بمبادئ باندونغ لكفالة استجابة منسقة وملائمة لتحديات العالم المعاصر"، بإعادة تأكيد صلاحية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي بوصفها عناصر لا غنى عنها في صون وتعزيز السلام والأمن، وسيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وإعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة.

5 - وتؤكد الحركة من جديد وتشدد على موقفها المبدئي والتزامها فيما يتعلق بتعزيز التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها تلك الصادرة عن مجلس الأمن.

6 - وتلتزم حركة بلدان عدم الانحياز بدعم وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول وحرمة حدودها الدولية؛ وعدم جواز استخدام القوة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وحق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير.

7 - ولكل دولة واجب الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. وهذا التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولا يجوز استخدامه مطلقًا كوسيلة لتسوية القضايا الدولية.

8 - وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة بشدة على أهمية اتخاذ تدابير فعالة لقمع أعمال العدوان أو غيرها من انتهاكات السلام، فضلا عن الدفاع عن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتعزيزها وتشجيعها على نحو لا يعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر.

9 - وتدين الحركة التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد الدول الأعضاء، التي لم يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا للميثاق، أو التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بإلغائها، نظرا لآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها غير القانوني ولأنها تنتهك حقوق الإنسان وتحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب التي تتعرض لها.

10 - ونشدد على الدور الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في تعزيز وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة. وتحث الحركة مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة المأذون لها حسب الأصول بزيادة استخدام محكمة العدل الدولية كمصدر للفتاوى وتفسير القانون الدولي في نطاق أنشطتها.

11 - وتعيد الحركة، وفاء منها بالتزامها بتعزيز دورها بوصفها قوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام، تأكيد عزمها على العمل من أجل بناء عالم يسوده السلام والازدهار وإقامة نظام عالمي منصف وعادل. ونجدد أيضا تصميمنا على العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب، من خلال تعزيز الأمم المتحدة والعلميات المتعددة الأطراف، التي لا غنى عنها في جهودنا الرامية إلى تعزيز مصالح دولنا والبشرية جمعاء.